

مداخلة معالي المحافظ، باسل أحمد الهارون

في جلسة "تقييم مواطن الضعف المالي عالمياً وإقليمياً"

ضمن اجتماع مجلس الاستقرار المالي وأمانة المجموعة الاستشارية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا*

السيدات والسادة، الحضور الكريم،

صباح الخير،

في البداية، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى معالي المحافظ/ أيمن السيارى على كرم ضيافته وما بذله من حسن استقبال وتنظيم محكم.

وأتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى مجلس الاستقرار المالي على الجهود المبذولة في تنظيم هذه الاجتماعات، وإعداد الأوراق التفصيلية التي حوت فوائد جمة تثري نقاشاتنا اليوم.

المقدمة

ونحن نطوي أول شهر من عام 2024، يجدر بنا التأمل في الأحداث التي وقعت خلال السنوات القليلة الماضية، وتلك التي دعتنا إلى اجتماع هذا اليوم، حتى نحسن تقييم نقاط الضعف الحالية التي تعترى النظام المالي.

وإن شئنا أن نضع الأمور في سياقها فلا بدّ من العودة إلى فترة جائحة كوفيد-19 لتتخذ منها نقطة انطلاق تحليلنا، فخلال الجائحة التي امتدت لعامين، عاش العالم دورة اقتصادية كاملة، كانت لتستغرق سنوات في الظروف الاعتيادية، وواجهنا مشهداً شديداً التغيير،

* كلمة معالي محافظ بنك الكويت المركزي باسل أحمد الهارون في اجتماع المجموعات الاستشارية الإقليمية بمجلس الاستقرار المالي المنعقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية في تاريخ 6 فبراير 2024.

وسلسلة من الأحداث غير المسبوقة بدأت بعمليات الإغلاق وانتهت إلى حالات من الإخفاق، شهدها عدد من المصارف والشركات في العالم.

وعلى الرغم من نجاح البنوك المركزية في مجابهة المخاطر المباشرة، إلا أن التحدي لم ينته عند ذلك الحد، وكما تبدت بعض نقاط الضعف، ما تزال هنالك أخرى كامنة قد تسفر عن وجهها في أي حين، وبين نقاط الضعف البادية للعيان وتلك المتوقعة تتفاوت أولوية المعالجة، فمنها ما يدهمنا على المدى القصير، ومنها ما يلوح في أفق المستقبل.

نقاط الضعف على المدى القريب

ضغوط على النمو الطبيعي لرأس المال

فأما على المدى القريب، فهنالك تعقيدات ناجمة عن الإبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، ما قد يشكل تهديداً لقدرة البنوك على تنمية رأس المال لديها على نحو طبيعي (أي من خلال ما تحققه من أرباح، دون الحاجة لزيادة رأس المال بجمعه من الأسواق).

ومن تلك التعقيدات أن واضعي السياسات النقدية لما يعلنوا حتى الآن نصرهم في المعركة ضد التضخم، إذ لم تصل مستويات الأسعار بعد إلى ما هو مستهدف، الأمر الذي أدى إلى ضبابية توقعات أسعار الفائدة، وحالة من انعدام اليقين في مسار أسعار الفائدة تفاقمت نتيجة لتنامي التوترات الجيوسياسية واضطرابات الطرق التجارية مؤخراً.

حيث تشير التقديرات الأولية إلى أن هذه الاضطرابات قد تؤدي إلى إطالة مدة الشحن وزيادة تكاليف التأمين على الشحنات بنسبة تصل إلى 60% و 20% على الترتيب¹، الأمر الذي قد يرفع التضخم بعد أن كان في منحنى تنازلي من قبل.

¹ [Red Sea crisis may push shipping cost by up to 60 pc, insurance premiums by 20 pc: GTRI - The Economic Times \(indiatimes.com\)](https://www.indiatimes.com)

ولقد جاء استمرار ارتفاع أسعار الفائدة لمدة طويلة على حساب مؤشرات النمو المتعددة وفي مقدمتها نمو القروض الذي شهد تباطؤاً ملموساً على مستوى العالم، حيث شهدت الاقتصادات المتقدمة انخفاضاً في إجمالي القروض خلال خمسة أشهر من السبعة أشهر الأولى من 2023.

وبصرف النظر عن تباطؤ النمو، فمن المتوقع أيضاً أن تتراجع جودة الائتمان مع تحقق الأثر الكامل لارتفاع تكاليف الاقتراض.

فبالنسبة لأصول الديون، سوف يظهر هذا في شكل حالات تعثر في السداد، وهو ما نشهده بالفعل، إذ لمسنا ارتفاعاً كبيراً في حالات تعثر الشركات في سداد ديونها بنسبة 80% خلال 2023².

وإذا ما نظرنا إلى أثر هذين العاملين مجتمعين (انخفاض نمو القروض وتدهور جودة الائتمان) فمن المتوقع أن يضغط على النمو الطبيعي للبنوك على الصعيد العالمي والإقليمي، إذا لم يتم التدخل مبكراً للحد من ذلك الأثر.

وستكون هذه الآثار واضحة بشكل أكبر للمؤسسات التي تعاني من ضعف هيكلية مثل الاعتماد المفرط على الأصول الحساسة لأسعار الفائدة، وتلك التي لا تتمتع بمصدات مالية جيدة.

وفي ظل مواطن الضعف التي استعرضناها سوياً، لا بد لصانعي السياسات من التصدي لهذه المخاطر، باتخاذ خطوات استباقية فاعلة، وتحرك معاكس للدورات الاقتصادية.

² <https://www.spglobal.com/ratings/en/research/articles/240116-default-transition-and-recovery-corporate-defaults-jumped-80-in-2023-to-153-12968832>

نقاط الضعف على المدى المتوسط إلى الطويل

التفاوت بين سرعة التطورات التكنولوجية وسرعة مواكبتها.

كانت تلك التحديات التي يمكن رؤيتها في المدى القريب، أما إن نظرنا أبعد نحو المستقبل فإننا نجد أن التطور السريع للتكنولوجيا قد وُلد مخاطر جديدة، تثير التساؤل حول مدى قدرة الأطراف المعنية على مواكبتها.

وهنا يمكننا تشخيص عديد من نقاط الضعف خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتشمل هذه النقاط: حوكمة التكنولوجيا، ونقص المهارات، والشمول الرقمي، والمخاوف الأمنية.

فما زالت المؤشرات تدل على أن الأسواق الصاعدة أقل درجةً من الاقتصادات المتقدمة في حوكمة التكنولوجيا. ويتضح ذلك في "مؤشر صندوق النقد الدولي للجاهزية للذكاء الاصطناعي" الذي يمكن الاستعانة به كمقياس لمواكبة التكنولوجيا، كذلك فإن المخاطر الناشئة عن نقص المهارات قد تكون أقل على المستوى الإقليمي منها على المستوى العالمي نظراً لانخفاض نسبة العمالة عالية التعرض مقارنةً بالاقتصادات المتقدمة.

ولدى تقييمنا للبيئة التكنولوجية الأشمل، يجب ألا نغفل عن الوجه الآخر من العملة، ونعني به شمول الخدمات الرقمية وتوفرها للجميع، فلقد أثبت التاريخ أن تبني التكنولوجيا يمكن أن يزيد من الشمول المالي ويكون محركاً رئيسياً للازدهار الاقتصادي. وهنا، تظهر المؤشرات أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تسير في المسار الصحيح، وإن كان أمامها شوط لتقطعه حتى تصل للمتوسط العالمي.

وأخيراً، فإن موطن الضعف الذي لا يختلف عليه الكثير، هو المتعلق بالشق الأمني، فمن المتوقع أن تصل تكاليف الأضرار الناجمة عن الجرائم الإلكترونية العالمية إلى 9.5 تريليون دولار أمريكي في 2024³، أي ما يعادل حوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي المقدر.

ونظراً للطابع الفريد لهذه المشكلات ونقص المواهب في هذا المجال، فإن التعاون فيما بين المؤسسات على المستوى الوطني، وعبر الحدود، أمر ضروري لتبادل الخبرات والمهارات، من أجل أن تتكامل هذه الجهات المتعاونة، مما يسهم في بناء إطار عمل أكمل وأكثر فعالية.

الهشاشة المالية في مواجهة التحديات المناخية

كذلك فإن من مواطن الضعف الأبعد أمداً، ولكنها الأخطر أثراً، تلك الناجمة عن التعرض لصدمات التغير المناخي واضطرابات الطقس.

فوفقاً لوكالة ناسا، ارتفع متوسط درجة حرارة سطح كوكب الأرض قرابة درجة مئوية واحدة منذ أواخر القرن التاسع عشر، لتصبح السنوات السبع الأخيرة هي الأدفأ. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى سطح البحر العالمي بنحو 8 بوصات، مع زيادة تواتر الكوارث المناخية.

وكما نعلم، فإن هذه التحولات ينشأ عنها نوعان من المخاطر: مخاطر مادية ومخاطر انتقالية.

فأما المخاطر المادية، فيتوقع أن يكون أثرها أشد وطأة على الأسواق الناشئة، حيث تقدر "ستاندرد آند بورز" العالمية أن 8% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي معرض للخطر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مقابل حوالي 4% على مستوى العالم، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى انخفاض الموارد اللازمة لمواكبة هذا النوع من المخاطر.

³ The 2023 Annual Cybercrime Report sponsored by eSentire.

وأما المخاطر الانتقالية، فتشير التقديرات إلى أن الأصول العالمية العالقة (Stranded Assets) في قطاع التنقيب عن النفط والغاز تتجاوز 1 تريليون دولار أمريكي⁴ (مقدرةً بالقيمة الحالية). ومن المتوقع أن تتحمل دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جزءًا كبيرًا من هذه الخسائر، نظراً لاعتماد اقتصاداتها إلى حد بعيد على صناعات النفط والوقود الأحفوري.

وبسبب الطبيعة طويلة الأجل لآثار تغير المناخ، فإن الأمر يتطلب مبادرات استباقية وحثيثة لتجنب التعديلات المفاجئة التي قد تشكل صدمة للأسواق والمستهلكين على حدٍ سواء. إضافة إلى ذلك، فإن التنسيق بين الوكالات الحكومية أمر بالغ الأهمية لتحقيق أقصى قدر من الفعالية والتحوط من خلال هذه المبادرات.

الخاتمة

في الختام، أود التأكيد على أن السنوات الماضية قدمت لنا خبرة فريدة مكنتنا من بناء أطر عمل متينة أثبتت فعاليتها في الظروف الضاغطة التي مررنا بها، وكلي ثقة بأن مزيداً من التنسيق بين الأطراف المعنية ذات المصلحة في هذا المجال سوف يعزز من هذه الفعالية للحفاظ على الاستقرار والتغلب على العقبات ومواجهة تحديات المستقبل، في سبيل تحقيق الرخاء الشامل والمستدام. وإن بنك الكويت المركزي ليقدر عاليًا ويشمن غاليًا علاقاته المتينة مع البنوك المركزية للدول الصديقة الحاضرة بيننا اليوم، آملاً ومرحّباً بمزيد من الحوار المثمر والبناء.

شكراً لحسن استماعكم،

⁴ <https://www.nature.com/articles/s41558-022-01356-y>